مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٦)، العدد (٢)، ص ص ٦٨٣-٧٣٨، (رجب ١٤٣٤هـ/مايو ٢٠١٣م)

منهج أصحاب الكتب الستة في ذكر فضائل الصحابة رضي الله عنهم

د. عمر بن عبدالله بن محمد المقبل
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
في كلية الشريعة بجامعة القصيم

قدم للنشر في ١٤٣٣/١١/٢٨هـ وقبل للنشر في ١٤٣٤/٢/١٣هـ

ملخص البحث. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث الذي تحدثت فيه عن "منهج أصحاب الكتب الستة في ذكر فضائل الصحابة رضي الله عنهم" أسجل النتائج التالية:

أولاً: بيّنت حد الصحبة الاصطلاحي، وهو: "من لقي النبيﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك"، وأجبت عن ما قيل من اعتراضات على التعريف.

ثانياً: أن أئمة السنة على امتداد القرون صنّفوا في بيان مكانة الصحابة، ودافعوا عمن تكلم فيه منهم، وبيّنت أسباب ذلك.

ثالثاً: سلك المصنفون في الدفاع عن الصحابة وبيان مناقبهم أربعة مسالك:

المسلك الأول: التصنيف المستقل، في "فضائل الصحابة"، وأن التصنيف في ذلك بدأ مبكراً في أواخر القرن الثاني.

المسلك الثاني: التصنيف في فضائل من اجتمعوا في وصف واحد، كالخلفاء الراشدين.

المسلك الثالث: التصنيف في فضائل آحادهم، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

المسلك الرابع: الإشادة بفضائلهم ضمن كتب السنة، كالصحاح والسنن والآثار وغيرها.

رابعاً: بيّنت أثر الاختلاف الذي وقع في صدر هذه الأمة على كثرة التصنيف في هذا الباب.

خامساً: بيّنت أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصنفين من أصحاب الكتب الستة.

سادساً: تبيّن أن الأئمة ـ وعلى رأسهم البخاري ومسلم ـ قد يخفّ شرطهم في بعض الرواة في هذا الباب، وأن الشيخين ـ في كثير من الأحيان ـ لا يعتمدان على أمثال هؤلاء الرواة حتى في هذه الأبواب، بل يقرنونهم بغيرهم ممن يحتج بهم.والله الموفق.

المقدمة

الحمد لله الذي اختار كرام هذه الأمة، لصحبة أكرم المرسلين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً أرجو بها النجاة يوم الدين، وأشهد أن نبينا وإمامنا وسيدنا محمداً عبده ورسوله، الذي لم يمت حتى بلغ البلاغ المبين، صلى الله وسلّم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه ما دامت السماوات والأرضين، أما بعد:

فإن منزلة الصحابة رضي الله عنهم من الدين لا تخفى على عموم المسلمين بله خاصتهم؛ فهم حملة الشريعة، ونقلة الرسالة، وتلاميذ محمد ﷺ، ائتمنهم الله على البلاغ، فكانوا نعم الأصحاب، وخير الأتباع لخير متبوع.

ولئن كان القرآن حافلاً بالآيات التي تبين منزلة القوم، فإن السنة كذلك، بل أكثر؛ باعتبار كثرة الأحاديث الواردة في فضلهم عموماً، وفي فضل أعيانهم على وجه الخصوص، والتي كان النبيﷺ يهتبل الفرص، ويغتنم المواقف ليبين شرفهم وفضلهم.

ولّما بُليت الأمة بطوائف ممن خذلهم الله وأعمى بصائرهم، فصاروا يتنقصون الصحابة رضي الله عنهم؛ انبرى لهم أئمة السلف لرد فتنتهم التي تمس أصل الشريعة، كما قال الإمام أبو زرعة الرازي: (ت: ٢٦٤): "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول اللهﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسولﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول اللهﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة! والجرحُ بهم أولى، وهم زنادقة"[١].

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية (ص٩٧)، وابن عساكر في تاريخه (٣٢/٣٨)، وينظر في ذلك قصة أخرى أوردها الخطيب البغدادي في "تأريخه" (١٧٤/١٠)، وينظر قصة وقعت لأبي بكر الشافعي (صاحب الغيلانيات): (٣/ ٧٦).

ومن أئمة السلف الذين ساهموا في التصدي لهذه الفتنة، من خلال بثّ فضائلهم، ونشر مناقبهم: الأئمة أصحاب الكتب الستة ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ في مصنفاتهم المعروفة.

ولما كان لهذه الكتب منزلتها التي لا تخفى عند أهل الإسلام، ونظراً لتناولهم هذا الموضوع في مصنفاتهم بأساليب مختلفة؛ أحببت أن أبيّن جهدهم في هذا الباب، من خلال تجلية **منهج كلِّ إمام في تناول هذا الموضوع**، تنويهاً بآثارهم، وبياناً لحقيقة منهجهم في هذا الباب، وسميته: **"منهج أصحاب الكتب الستة في ذكر فضائل الصحابة ﷺ"**، وحاولت من خلال استعراض أحاديثهم أن أستخرج شرطهم في هذا الأبواب، أعني أبواب "الفضائل" و "الترغيب والترهيب" -.

مشكلة البحث

مع ما جعل الله لهذه الكتب من المكانة في الإسلام، ولأهمية موضوع الصحابة ﷺ، إلا أنني لم أقف على دراسة تبين منهجهم في هذا الباب، وهل خفّ شرطهم فيه - كما هو المشهور عن الأئمة في هذه الأبواب -؟ وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم فيما أوردوه من أحاديث في هذا الباب؟

حدوده

الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

أهدافه

١ - إبراز جهود هؤلاء الأئمة في هذا الباب.
٢ - الكشف عن منهجهم في إيراد أحاديث الفضائل.

٣ - بيان أوجه الاتفاق والافتراق بينهم.

الدراسات السابقة

لم أقف ـ حسب البحث والسؤال ـ على دراسة تكشف عن منهجهم في هذاالباب، وأوسع دراسة وقفت عليها في هذا الباب، وأقربها إلى البحث، كتاب: **"فضائل الصحابة في الكتب التسعة، ومسندي البزار وأبي يعلى ومعاجم الطبراني الثلاثة"**(٢) وتقع في اثني عشر مجلداً، للدكتور سعود بن عيد الجربوعي الصاعدي، ولم يتعرض فيها لمنهجهم ألبتة، وإنما انصب جهده على جمع ما ورد من فضائل في تلك الكتب، مع دراستها وتخريجها، أثابه الله.

الإضافة العلمية المرجوة

لما كانت هذه الكتب الستة أصول الإسلام الكبار، ولأهمية مسألة الصحابة، وما يترتب عليها من مسائل تتصل بالإمامة، والفضل، وغير ذلك مما سبق الإشارة إليه؛ كان بيان منهج هؤلاء الأئمة مهماً، فكتبهم لا يطلع عليها أهل السنة فحسب، بل حتى أهل البدع، كما أن الدراسة تجيب عما قد يثيره بعضهم عن سبب نزول شرطهم في بعض الأحاديث التي خرّجوها في هذه الأبواب.

خطة البحث

وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين وخاتمة، وفق الآتي:

المقدمة

---

(٢) طبعتها الجامعة الإسلامية بالمدينة.

التمهيد: وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمفردات البحث: الفضائل، والمناقب، والصحابة.

المطلب الثاني: مسالك الأئمة المصنفين في بيان مناقب الصحابة إجمالاً.

المطلب الثالث: أثر الأحداث التاريخية على منهج الأئمة الستة في أبواب فضائل الصحابة.

الفصل الأول: منهج الأئمة الستة في الحديث عن فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في "صحيحه".

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في "صحيحه".

المبحث الثالث: منهج الإمام أبي داود في "سننه".

المبحث الرابع: منهج الإمام الترمذي في "جامعه".

المبحث الخامس: منهج الإمام النسائي في "سننه".

المبحث السادس: منهج الإمام ابن ماجه في "سننه".

الفصل الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الأئمة الستة في ذكر فضائل الصحابة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أوجه الشبه.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف.

المبحث الثالث: شرط الأئمة فيما يخرجونه من أحاديث في أبواب الفضائل.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهجي في البحث

١ -قمتُ بقراءة جميع كتب فضائل ومناقب الصحابة في الكتب الستة قراءةً فاحصة.

٢ -تأملتُ في تبويبات الأئمة، خاصة البخاري :.

٣ -قارنت بين طريقة سياقاتهم، واجتهدت في الوصول إلى سبب الاقتصار على الصحابة الذين عُنوا بذكر فضائلهم ومناقبهم، دون غيرهم.

والله أسأل أن يجزي أئمتنا عنا خيراً، وأن يجمعنا بأصحاب نبينا في دار كرامته بحبنا إياهم.

والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمفردات البحث: الفضائل، والمناقب، والصحابة.

أولاً: الفضائل: واحِدها فَضِيلَة، وهي المحاسن، والفضل مادته من الفاء والضاد واللام، وهو أصل صحيحٌ يدل على زيادة في شيء، من ذلك الفضلُ: الزيادة والخير[٣].

وهي في الاصطلاح: "الفضائل جمع فضيلة، وأصلها الخصلة الجميلة التي بها يحصل للإنسان شرف، وعلو منزلة وقدر"[٤].

---

(٣) ينظر: جمهرة اللغة (٢/ ٩٠٧)، مقاييس اللغة (٤/ ٥٠٨).

(٤) المفهم للقرطبي (٦/٢٣٧).

ثانياً: المناقب: جَمْعُ مَنْقَبَة، وهي المَفْخَرة، والفِعْلَةُ الكريمة، والمناقب: الْخِصَال الحميدة فِي النَّاس، وَمِنْه: مَنَاقِب الصَّحَابَة(٥).

ثالثاً: الصحابةُ:

لغةً: مأخوذ من الصحبة، يقال: صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً - بالضم - وصَحَابةً - بالفتح - وصاحبه: عاشره، والصحب جمع صاحب، والصَحابة - بالفتح -: الأصحاب، وهو في الأصل مصدر، وجمع الأصحاب: أصاحيب، وأما الصحبة والصحب فاسمان للجمع(٦).

واصطلاحاً: من لقي النبيﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك ولو تخللت ردةٌ على الصحيح(٧).

والتعبير باللقي أدق من التعبير بالرؤية؛ لأنه يشمل الأعمى كابن أم مكتوم رضي الله عنه.

وقد لحظ بعض العلماء شيئاً من التوسع في استعمال هذا المصطلح في حق الصحابة رضي الله عنهم - كأبي المظفر السمعاني - فقال: "أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً، أو كلمةً، ويتوسعون، حتى يعدون من رآه رؤيةً من الصحابة! وهذا لشرف منزلة النبيﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة، وذكر أن اسم الصحابي - من حيث اللغة، والظاهر - يقع على من طالت

---

(٥) ينظر: مقاييس اللغة (٥/ ٤٦٦)، مشارق الأنوار (٢/ ٢٣)، القاموس المحيط (ص: ١٣٩).

(٦) ينظر: المحكم ١٦٧/٣، لسان العرب (٥٢٠/١).

(٧) هذا هو الذي استقر عليه المصنفون في المصطلح، بل إن ابن الصلاح – في "مقدمته" (ص: ٢٩١) – عزا هذا التعريف إلى طريقة أهل الحديث، وهذا كلام دقيق، نابعٌ من تتبع طريقتهم في المسانيد، والمعاجم. وينظر: الكفاية: (٤٩-٥٢)، التبصرة والتذكرة ٣/٣-٨ [مهم]، نزهة النظر: (١٤٩)، فتح المغيث ٧٧/٤، التدريب ٦٧٠/٢-٦٧٢، الإحكام لابن حزم ٢١١/٢، ٥٦٣/٤.

صحبته للنبيﷺ، وكثرت مجالسته له على طريق التبع له، والأخذ عنه، قال: وهذا طريق الأصوليين"[٨].

مع أن لجمهور أهل الحديث[٩] ما يقوي قولهم من **جهة اللغة**؛ فالعرب تطلق الصحبة بين الاثنين ولو قصرت مدتها، كما قال أبو بكر الباقلاني: "لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، جارٍ على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبه شهراً ويوماً وساعةً، وهذا يوجب - في حكم اللغة - إجراء هذا على من صحب النبيﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل، ومع هذا فقد تقرر للأمة عُرفٌ؛ في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرى ذلك على من لقي المرء ساعةً ومشى معه خطوات، وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجرى في الاستعمال إلا على من هذا حاله"[١٠].

علق النووي - بعد نقله لهذا الكلام -، فقال: "هذا كلام القاضي المجمع على أمانته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، **ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين**، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبةَ ساعة، وأكثرُ أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف، على وفق اللغة؛ فوجب المصير إليه، والله أعلم"[١١].

---

(٨) نقله عنه ابن الصلاح في "علومه": (٢٩١).

(٩) تنظر بعض النصوص المنقولة عنهم في أن مجرد الرؤية أو الصحبة القليلة كافية في إثبات الصحبة في: الكفاية للخطيب (٥١)، فتح المغيث ٧٧/٤.

(١٠) الكفاية: (٥١).

(١١) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٦/١، وينظر: التبصرة للعراقي ٧/٣، فتح المغيث ٧٧/٤-٧٨.

وأضاف السخاوي قائلاً: "قلت: إلا أن الإسلام لا يُشترط في اللغة، والكفار لا يدخلون في اسم الصحبة بالاتفاق، وإن رأوه"(١٢).

ولكون هذا المبحث يحتاج إلى تفاصيل كثيرة، وفيه خلاف طويل، فقد صنّف ابن رُشَيْدٍ الفهري كتاباً سماه: "إيضاح المذاهب فيمن ينطبق عليه اسم الصاحب"(١٣).

وعناية العلماء بهذا النوع من أنواع علوم الحديث . أعني معرفة الصحابة . لها أسباب مهمة، منها:

السبب الأول: ثبوت شرف الصحبة، وما يترتب على ذلك من اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهذا مفصّل في كتب الاعتقاد، وفي صدر بعض الكتب المصنفة في الصحابة، وكتب المصطلح.

السبب الثاني: أثر ذلك على مسألة الاتصال والانقطاع، ومن ثم الاحتجاج بما يرويه ذلك الراوي، فمن ثبتت صحبته فروايته عن النبي ﷺ متصلة، بخلاف من لم تثبت، فهو في حكم المرسل، والفرق بين حكم النوعين أشهر من أن يشار إليه.

السبب الثالث: تعلقه بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة ﭫ، الذين شاهدوا صاحب الرسالة، وعلموا أحواله، وأدركوا من مقاصد الشريعة ما لم يدركه غيرهم.

السبب الرابع: علاقة ذلك بالطبقة التي تلي طبقة الصحابة - وهم التابعون - وما يتصل بذلك من مسائل جوهرية بهذه الطبقة، ويتبع ذلك ثبوت رتبة أتباع التابعين.

---

(١٢) فتح المغيث ٤/٧٨.

(١٣) ذكره السخاوي في فتح المغيث ٤/٧٧.

من هنا تتابع الأئمة - رحمهم الله تعالى - منذ القدم على التصنيف في هذا الباب لأهميته البالغة.

المطلب الثاني: مسالك الأئمة المصنّفين في بيان مناقب الصحابة إجمالاً.

سلك الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ في إبراز فضائل الصحابة ومناقبهم رضي الله عنهم مسالك مختلفة، أُجمِلها في المعالم التالية:

أولاً: التصنيف في فضائل الصحابة استقلالاً

ولعل هذا النوع من المصنفات في هذا الباب هو الأكثر، ولهذا اتفق عشرات من الأئمة ومن بعدهم على تصنيف كتاب يحمل هذا الاسم: "فضائل الصحابة"، ومن أشهر من صنّف في ذلك:

١ - وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت: ١٧٩هـ)[١٤]، وهو أول من وقفتُ له على مصنف مستقل في فضائل الصحابة.

٢ - الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ)[١٥].

٣ - أبو عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)[١٦].

٤ - خيثمة بن سليمان القرشي، الطرابلسي (ت: ٣٤٣هـ)[١٧].

٥ - أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)[١٨].

---

(١٤) ذكره الذهبي في "السير" (٩/ ١٥٤).

(١٥) مطبوع بتحقيق د.وصي الله عباس، ولابنه عبدالله، وأبي بكر القطيعي زيادات، وقد انتقد ابن تيمية – في "منهاج السنة" (٧/ ٩٧-٩٩) – زيادات القطيعي فقال: "وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة موضوعة"، وينظر: منهاج السنة (٧/ ٢٧٨، ٣٩٩).

(١٦) ذكره ابن النديم في الفهرست: (ص: ٢٨٥).

(١٧) كشف الظنون (٢/ ١٣٨٥).

٦ - أبو بكر أحمد بن محمد بن المهندس المصري (ت: ٣٨٥هـ)[١٩].

٧ - عبدالرحمن بن محمد بن فطيس الأندلسي، القرطبي (ت: ٤٠٢هـ) في: مائة جزء[٢٠].

٨ - أبو عبدالله، محمد بن أحمد، المعروف: بغنجار البخاري (ت: ٤١٢هـ)[٢١].

٩ - أبو نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)[٢٢].

١٠ - حمزة بن يوسف السهمي (ت: ٤٢٨، وقيل: ٤٢٧)[٢٣].

١١ - أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)[٢٤].

١٢ - طراد بن محمد بن علي القرشي (ت: ٤٩١هـ)[٢٥].

١٣ - أبو المواهب الحسن بن هبة الله بن محفوظ المعروف بابن صصري (ت: ٥٨٦هـ)[٢٦].

١٤ - عبدالله بن أحمد، المشهور بابن قدامة ـ صاحب "المغني" ـ (ت: ٦٢٠هـ)، وصفه الذهبي بأنه "مجليد"[٢٧].

---

(١٨) طبع بعناية محمد بن خليفة الرباح، ونشرته مكتبة الغرباء الأثرية، بالمدينة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ. ينظر: برنامج الوادي آشي: (ص: ٢٦١).

(١٩) ذكره ابن حجر في "المعجم المفهرس" (ص: ١٢١)، وينظر: لسان الميزان (١/ ٦٦٤).

(٢٠) تذكرة الحفاظ (٣/١٧٦)، كشف الظنون (٢/ ١٢٧٦)، الرسالة المستطرفة (ص: ١٠٥).

(٢١) كشف الظنون (٢/ ١٢٧٦).

(٢٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ٥٨).

(٢٣) ذكره ابن حجر في "المعجم المفهرس" (ص: ١٢١)، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٧١).

(٢٤) ينظر: تاريخ بيهق (ص: ٣٤٥).

(٢٥) سير أعلام النبلاء ط الرسالة: (١٩/ ٣٨).

(٢٦) هدية العارفين (١/ ٢٧٩)، إيضاح المكنون (٤/ ١٩٦).

١٥ -أبو القاسم هبة الله، المعروف بابن سيد الكل، القفطي (ت: ٦٩٧هـ)[٢٨].

ثانياً: التصنيف في فضائل من اجتمعوا في وصف واحدٍ من الصحابة

مثل المصنفات في فضل الخلفاء الراشدين، أو العشرة المبشرين، أو الأنصار، أو أهل الصفة، ونحو ذلك، وهذا بعض المصنفات في ذلك:

١ -"فضائل الأنصار" لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥)[٢٩].

٢ -"مناقب الخلفاء الراشدين" لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)[٣٠].

٣ -"فضائل العشرة" لأبي عبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)[٣١].

٤ -"الأحاديث المتخيرة في فضائل العشرة"، لابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)[٣٢].

٥ -"منهاج القاصدين في فضائل الخلفاء الراشدين"، لابن قدامة، عبدالله ابن أحمد، - صاحب "المغني" - (ت: ٦٢٠هـ)[٣٣].

٦ -"الرياض النضرة في مناقب العشرة" للمحب الطبري (ت: ٦٩٤هـ)[٣٤].

---

(٢٧) معجم الكتب لابن عبدالهادي، (ص: ٩٤)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٨).

(٢٨) كشف الظنون (١/ ١٧١)

(٢٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ١٥٠).

(٣٠) مخطوط، وتوجد منه نسخة في مكتبة حيدرآباد، بالهند، كما في "خزانة التراث" (٥٧/ ٩٣٩).

(٣١) ينظر: إيضاح المكنون (٤/ ١٩٦).

(٣٢) لم أقف على خبر له هل هو مطبوع أم مخطوط؟

(٣٣) معجم الكتب لابن عبدالهادي، (ص: ٩٤)، هدية العارفين (١/ ٤٦٠)، وهو مخطوط.

(٣٤) وهو مطبوع أكثر من مرة، منها: في دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
وله تتمة، اسمها: "تتمه الرياض النضرة في مناقب العشرة" لشعيب بن عبدالله بن سعد الحريفيش (ت: ٨١٠هـ)، وله نسخة في مكتبة الدولة في برلين، كما أفاده صاحب "خزانة التراث" فهرس مخطوطات (٧٢/ ٨٤٥).

٧ -"جلاء الأفكار في مناقب الأنصار" لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد الأنصاري، المعروف بالدباغ المالكي (ت: ٦٩٩هـ)[٣٥].

٨ -"رياض الزاهدين في مناقب الخلفاء الراشدين" لمحمد بن علي بن جعفر الصادق (ت: ٧٦٥هـ)[٣٦].

٩ -"رجحان الكفة في بيان نبذة من أخبار أهل الصفة" للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)[٣٧].

١٠ -"الدر الثمين في الخلفاء الراشدين" لمحمد بن يوسف بن أحمد، الباعوني (ت: ٩١٦هـ)[٣٨].

ثالثاً: التصنيف في فضائل واحدٍ منهم بعينه، وهذا كثير لا يكاد يحصر

ومن أشهر من صُنف في فضائلهم على الانفراد: الخلفاء الراشدون، ثم معاوية - وسبب هذا معروف وظاهر؛ فهم من تولى الخلافة وانقسم الناس فيهم - ثم أُلِّفَ في مناقب بعضهم، كبعض العشرة، وسلمان الفارسي، رضوان الله عليهم أجمعين، وسأكتفي بذكر نماذج لهذا المسلك من مسالك التصنيف:

١ -"مناقب أبي بكر الصديق ﷺ" وقد ألف فيها جماعة، منهم: ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)[٣٩]، والذهبي (ت: ٧٤٨هـ)[٤٠].

---

(٣٥) ينظر: هدية العارفين (١/ ٥٢٦).

(٣٦) ينظر: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (٣/ ١٢٩).

(٣٧) طبع بتحقيق مشهور بن حسن، عن دار السلف بالرياض، سنة ١٤١٥هـ، ومعه رسالة في أهل الصفة وأحوالهم، تأليف: إسماعيل بن عبدالله الإسكندراني (١١٨٢هـ).

(٣٨) له نسخة مخطوطة في مكتبة المصغرات الفيلمية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، رقم الحفظ: ٤/٤٣٥٩، كما أفاده صاحب خزانة التراث (فهرس مخطوطات: ٧٩/ ٨٨).

(٣٩) ينظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ٩٣)، ولابن الجوزي أيضاً في "مناقب عمر" و"مناقب علي".

٢ -"مناقب عمر بن الخطّاب رضي الله عنه"، وقد ألف فيها جماعة، منهم: ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)(٤١)، ويوسف بن عبدالهادي (ت: ٩٠٩هـ)(٤٢).

٣ -"مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه"، وقد ألف فيها جماعة، منهم: عبدالله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ)(٤٣)،خيثمة بن سليمان الطرابلسي (ت: ٣٤٣هـ)(٤٤)، وأبو الحسن البكري، محمد بن أبي محمد بن عبدالرحمن البكري الصدّيقي الشافعي(ت: ٩٥٢هـ)(٤٥).

٤ -"مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه" وقد ألف فيها جماعة كثيرون، منهم: الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ)(٤٦)، والإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ) (٤٧)، وابن جرير الطبري (ت: ٣٢٢هـ)(٤٨)، والذهبي (ت: ٧٤٨هـ)(٤٩).

٥ -"محض الخلاص في مناقب سعد بن أبي وقاص" لابن عبدالهادي، جمال الدين يوسف بن الحسن (ت: ٩٠٩هـ)(٥٠).

---

(٤٠) واسمه كتابه: "توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق"كما في فوات الوفيات (٣/ ٣١٦).

(٤١) طبع بتحقيق زينب القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٤٢) واسم كتابه "محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"، طبع بتحقيق عبدالعزيز بن محمد الفريح، ونشرته الجامعة الإسلامية في المدينة، في ثلاث مجلدات.

(٤٣) واسمه: "فضائل عثمان بن عفان" نشرته دار ماجد عسيري بجدة، بتحقيق: طلعت الحلواني.

(٤٤) ينظر: الرياض النضرة في مناقب العشرة (٣/ ١٠) للمحب الطبري، ولا أعلم عنه شيئاً: هل هو مطبوع أم مخطوط!

(٤٥) واسم كتابه: "تحفة العجلان في فضائل عثمان".

(٤٦) نص عليه ابن تيمية في "منهاج السنة" (٤/ ١٢٥)، وبيّن أن الكتاب في "فضائل علي والحسن والحسين".

(٤٧) واسم كتابه "خصائص علي" وهو جزء من سننه الكبرى، وسيأتي الحديث عنه.

(٤٨) ولم يتمه، كما يقول الداوودي في طبقات المفسرين: (٢/ ١١٧).

(٤٩) واسم كتابه -كما في "تذكرة الحفاظ" (١/ ١٤) -: "فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب س".

(٥٠) وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد بن ناصر العجمي، نشره بيت التمويل الكويتي، سنة ١٤٢٧هـ.

وغيرها كثير.

رابعاً: تضمين كتب الصحاح والجوامع والسنن كتباً وأبوابا في بيان مناقبهم وفضائلهم رضي الله عنهم

وشهرة هذا تغني عن التمثيل له، وما هذا البحث إلا نموذج لذلك، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: أثر الأحداث التاريخية على منهج الأئمة الستة في أبواب فضائل الصحابة

لا ريب أن الأئمة حين تصدوا للتصنيف في فضائل الصحابة - بأنواعه التي سبقت الإشارة إليها - فإنهم كانوا يراعون مقاصد، من أهمها: الذب عنهم؛ حين علا صوت الشانئين طعناً فيهم، بعد تلك الأحداث التي سبق بها القدَر، من الفتنة التي جرت بينهم رضي الله عنهم؛ فشُحنت كثيرٌ من النفوس على طوائف من الصحابة، فوقعوا فيما يخالف مراد الله القائل - في الثناء على من جاء بعد المهاجرين والأنصار -: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] فظهرت بدعة التشيع، وقابلتها بدعة النصب، واشتدت الفتنة، وعظم ضررها، حتى طالت من سبقت وفاتُه الفتنةَ، فطالت الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بله غيرهما ممن حضر!

ولم تتسع صدورُ من ولغت ألسنتُهم في الطعن في الصحابة لتنزيل المختلفين منزلة المجتهدين، الذين هم بين الأجر والأجرين! كما في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم**

فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر»(٥١)، بل أخذ كلٌّ فريق من الطاعنين يُعمل لسانَه في الثلب والطعن - والعياذ بالله -.

ومن هنا فإن استشعار هذا الواقع التاريخي والاختلاف العقدي، له أثره في فهم المنهج الذي اختطه هؤلاء الأئمة في ذكر فضائلهم ومناقبهم؛ ذلك أن المتأمل في كتب المناقب تبدو أمامه أسئلةٌ كثيرةٌ فيها بعض الإشكال، فإذا تأمل هذا البُعدَ التاريخي العقدي؛ انفتح له - بإذن الله - الجواب عن كثير منها، مثل: لماذا اقتصر المصنفون في الفضائل على ذكر بعض الصحابة دون بعض؟ وهل ذِكْرُ فضيلة صحابيٍ ما، تعني أن الذي لم يُذْكر أقلُ فضلاً ومكانة؟ ولماذا ذَكَرَ بعضُ الأئمة فضائل صحابةٍ تأخر إسلامهم - كأبي سفيان ومعاوية ﭭ - ولم يذكروها لبعض البدريين على سبيل التعيين، مع الاتفاق على سبقهم في الفضل؟ ولماذا أفرد النسائي كتاباً في خصائص علي دون بقية الخلفاء ﭫ، مع أنهم متفقون على أفضلية الصديق والفاروق عليه؟ ولماذا ذكر بعضهم مناقب حمزة(٥٢) مع تقدم موته ﭬ؟ في جملةٍ من الأسئلة على هذا النحو.

والجواب: أن فهم السياق التاريخي الذي عاشوا فيه - وهو نتيجة تراكمات سابقة - من أعظم العون على فهم سبب هذا الطريق والمنهج الذي سلكه الأئمة في تصنيفهم في فضائل الصحابة ﭫ.

ويؤكد هذا بعضُ النصوص المنقولة عنهم وعن غيرهم، وتصرفاتهم في كتبهم، وتوضيحه فيما يلي:

---

(٥١) البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (١٧١٦).

(٥٢) وهو الإمام النسائي.

أولاً: بعض النصوص المنقولة عنهم وعن غيرهم

١ -ما رواه الخطيب في "جامعه" من طريق الثوري قال: "إذا كنت في الشام فحدِّث بفضائل علي، وإذا كنت بالكوفة فحدِّث بفضائل عثمان"[٥٣].

٢ -ما رواه ابن عساكر في "تأريخه" من طريق أبي بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون - لما ذكر أن الناس كانوا ينكرون على النسائي "كتاب «الخصائص» لعلي رضي الله عنه وتركه لتصنيف فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يكن في ذلك الوقت صنّفها، فحكيت له ما سمعت فقال: **دخلنا إلى دمشق والمنحرف عن علي بها كثير**؛ فصنف كتاب «الخصائص» رجاء أن يهديهم الله، ثم صنّف بعد ذلك فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وقرأها على الناس"[٥٤].

فهذا النص النفيس يبّين أثر البعد التاريخي والعقدي في سبب إفراد النسائيِّ فضائل عليٍّ رضي الله عنه بالتصنيف، كما أنه ينفي - في الوقت ذاته - تهمة التشيع التي ألصقها بعضهم بالإمام النسائي.

٣ -أن الخطيبَ البغدادي: (ت: ٤٦٣هـ) جعل من جملة آداب طالب هذا العلم الشريف: **إملاء فضائل الصحابة ومناقبهم**، ونشر محاسن أعمالهم وسوابقهم، ثم علل ذلك بقوله: "فإن الله تعالى اختار لنبيه أعواناً جعلهم أفضل الخلق، وأقواهم إيماناً، وشد بهم أزر الدين، وأظهر بهم كلمة المؤمنين، وأوجب لهم الثواب الجزيل، وألزم أهل الملة ذكرهم بالجميل، **فخالفت الرافضة أمر الله فيهم، وعمدت لمحو مآثرهم ومساعيهم، وأظهرت البراءة منهم وتدينت بالسب لهم**! فلزِم الناقلين للأخبار، والمشخصين بحمل الآثار؛ نشرَ مناقبِ الصحابة

(٥٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٨).

(٥٤) تاريخ دمشق (٧١/ ١٧٣)، وينظر: "بغية الراغب" (ص: ١٢٠).

الكرام، وإظهار منزلتهم ومحلهم من الإسلام عند ظهور هذا الأمر العظيم، والخطب الجسيم، واستعلاء الحائدين عن سلوك الطريق المستقيم..."الخ.[٥٥]

ثانياً: تصرفات بعض الأئمة في كتبهم

فبالنظر في تصرف البخاري ومسلم فيما يخص فضائل معاوية رضي الله عنه - على سبيل المثال - فإن البخاري بوّب فقال: "باب ذكر معاوية رضي الله عنه"[٥٦]، وجميع ما أورده فيه - وهو ثلاثة أحاديث – موقوفات؛ اثنان عن ابن عباس في إثبات صحبته وفقهه، والثالث عن معاوية نفسه في إثبات صحبته.

أما مسلمٌ: فإنه لم يورد سوى حديثين : حديث ابن عباس رضي الله عنهما : (كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن، قال: «**نعم**» قال: عندي أحسن العرب وأجمله: أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها، قال: «**نعم**» قال: **ومعاوية، تجعله كاتباً بين يديك**،...)الحديث[٥٧]، وحديث: "لا أشبع الله بطنه" وسيأتي بيان وجه كون هذا الحديث من المناقب عند الحديث عن منهج النسائي.

---

(٥٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٧).

(٥٦) الباب (٢٨) من كتاب فضائل الصحابة.

(٥٧) مسلم (٢٥٠١). وهو من الأحاديث المشكلة في صحيح مسلم، قال النووي: – في شرحه على مسلم (١٦/ ٦٣) –: "واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، **ووجه الإشكال**: أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة، سنة ثمان من الهجرة! وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي ج قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل!... قال القاضي: والذي في مسلم هنا أنه زوجها أبو سفيان **غريب جداً**، وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره مشهور" ثم نقل عن ابن حزم قوله بأن الحديث موضوع، وتعقب ابن الصلاح عليه، وخلاصته: أن أبا سفيان سأل تجديد العقد.

وفي جواب ابن الصلاح نظر بيّن، كما قال ابن القيم، الذي فصّل في الكلام عليه، فقد شفى وكفى في: "جلاء الأفهام" (ص: ٢٧٢– ٢٨٦) وختم بحثه المطول بقوله: "**فالصواب أن هذا الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخليط**".=

ومن العلماء من رأى أن حديث: "**لا أشبع الله بطنه**" معدود في الفضائل؛ باعتبار تركيبه مع حديث: "**أيما مسلم سببته أو شتمته فاجعل ذلك كفارة له**"[(٥٨)] وفي اعتبار ذلك من الفضائل كلام سيأتي إن شاء الله[(٥٩)].

فيظهر أنهما لم يجدا كبير شيء، ومع ذلك أوردا في صحيحيهما شيئاً يُثبت فضله في الجملة - ولو لم يرد تنصيص مرفوع - حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "**ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح**"[(٦٠)]، وكلٌّ هذا يؤكد ما سبق من مراعاة الأحوال التي مرّت بها الأمة.

ثالثاً: تتفق جميع المصنفات في فضائل الصحابة - بصورها المتقدمة - على الإكثار من الأحاديث المروية في فضل الخلفاء الأربعة الراشدين، وخاصة ما روي من الأحاديث التي تشير إلى إمامة أبي بكر ﷺ بعد رسول الله ﷺ، وهي - بلا ريب - متضمنة الردّ على الرافضة الذين يزعمون أن علياً كان أحق بالخلافة ممن سبقه.

وكذلك أيضاً يلحَظ: أن ترتيب الفضائل روعي فيه ترتيبهم في الخلافة؛ إشارة إلى أن مرتبتهم في الفضل كمرتبتهم في الخلافة.

والخلاصة: أن للأحداث التي مرّت بها الأمة - بدءاً من الفتنة التي وقعت بين الصحابة، وانتهاء بأعصار الأئمة المصنفين، وما تخلل ذلك من تطورات

=وقال في "حاشيته على تهذيب السنن" (٣/٣١-٣٤): "**فالحديث غلط لا ينبغي التردد فيه**" وينظر أيضاً: "زاد المعاد" ١/١٠٦.

(٥٨) أخرجه البخاري: (٦٣٦١)، ومسلم (٢٦٠١) عن أبي هريرة س، وروي عن غيره من الصحابة ش.

(٥٩) في الحديث عن منهج الإمام النسائي.

(٦٠) منهاج السنة (٧/٤٠).

سياسية وعلمية واجتماعية بين السنة والشيعة **– كان لها أثرُها** في طريقة التصنيف والتبويب التي سلكها الأئمة رحمهم الله، والله أعلم.

الفصل الأول: منهج الأئمة الستة في الحديث عن فضائل الصحابة

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري(٦١) في صحيحه(٦٢):

يمكن إيجاز منهج الإمام البخاري في عرضه لفضائل الصحابة رضي الله عنهم - في صحيحه - في الآتي:

أولاً: أفرد كتابين في صحيحه لبيان فضائلهم: الأول "**كتاب فضائل الصحابة**"، والثاني "**كتاب مناقب الأنصار**(٦٣)"، وباستعراض الكتابين يتبين: أن الأول في فضائل المهاجرين، وهذا ظاهر من تبويباته، وأما الكتاب الثاني فاسمه كاشف عن محتواه.

قال الحافظ ابن حجر في بيان مناسبة ترتيب كتب صحيح البخاري - بعد أن ذكر البخاري كتاب فضائل النبي ﷺ وبعض مناقب قبيلته قريش وعلامات النبوة -:

---

(٦١) هو الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبدالله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث (ت: ٢٥٦هـ).

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد: (٤/٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٤/ ٤٣٠)، تقريب التهذيب: (ص: ٤٦٨).

(٦٢) واسم كتابه: "الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ج وسننه وأيامه"، ينظر: "هُدى الساري" (ص:٨).

(٦٣) جمع نَاصِر أَو نصير، وهذا الاسم (الأنصار) اسم إسلامي سمى به النبي ج الأوس والخزرج وحلفاءهم، ولم يكونوا يدعون الأنصار قبل نصرتهم للرسول ج ولا قبل نزول القرآن بذلك.

والأوس ينسبون إلى أوس بن حارثة، **والخزرج** ينسبون إلى الخزرج بن حارثة، وهما ابنا قَيلة - وهو اسم أمهم - وأبوهم هو: حارثة بن عمرو بن عامر الذي تجتمع إليه أنساب الأزد.

ينظر: الاستذكار(٨/ ١٣٨)، فتح الباري لابن حجر(٧/١١٠)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري(٢/١٠٤).

"ثم فضائل أصحابه[٦٤]، ولما كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدَّمون في السبق؛ ترجم مناقب المهاجرين[٦٥]، ورأسهم أبو بكر الصديق، فذكرهم ثم أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم"[٦٦].

وقد بدأ البخاري في هذا الكتاب - كتاب "الفضائل" - بذكر فضائل الخلفاء الراشدين، ثم ذكرَ فضائل بعض آل البيت، ثم عطف ببعض العشرة المبشرين، ثم فرّق مناقب آل البيت، وخلّلَ مناقبهم بذكر مناقب بعض المهاجرين.

ثانياً: اشتمل كتاب "الفضائل" على **مائة وستة وعشرين** حديثاً، المرفوع منها **اثنان وثمانون** حديثاً، والباقي - وهي **أربعة وأربعون** - موقوفة.

واشتمل كتاب "مناقب الأنصار" على **مائة واثنين وسبعين** حديثاً، منها: **مائة واثنان وعشرون** حديثاً مرفوعاً، والباقي - وهي **خمسون** - موقوفة.

وأما المعلقات التي لم يصلها البخاري فهي لا تتجاوز أربع معلقات في كتاب "فضائل الصحابة"، ومعلقين في كتاب "مناقب الأنصار".

ثالثاً: بلغت عدة الصحابة الذين خصّهم بالذكر في تبوبياته في كتاب "فضائل الصحابة" سبعةً وعشرين صحابياً، بينما بلغت عدة الصحابة الذين ذكر مناقبهم في كتاب "مناقب الأنصار" خمسةَ عشر صحابياً بعد حذف ترجمة تكررت - وهي منقبة حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما - فمجموع التراجم في الكتابين: اثنتان وأربعون ترجمة.

---

(٦٤) أي: ثم ذكر بعد هذه الكتب كتاب فضائل أصحابه.

(٦٥) وهو الذي ترجم له بـ"فضائل أصحاب النبي ج".

(٦٦) فتح الباري (٤٧٢/١)، وهذا الكلام في الأصل لشيخه السراج البلقيني، كما نصّ ابن حجر على ذلك في مقدمة كلامه على المناسبة في ترتيب أبواب البخاري.

رابعاً: فيما يتعلق بترتيب أحاديث الكتابين:

أما كتاب "الفضائل" فقد بدأه بذكر فضل الصحابة عموماً، ثم فضل المهاجرين، ثم فضائل الخلفاء الراشدين حسب ترتيبهم المشهور، ثم بفضائل بعض آل البيت، ثم مناقب بعض العشرة المبشرين، ثم مناقب أصهاره ﷺ، ثم مناقب بقية المهاجرين، وختمه بمناقب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ومناسبة هذه التراجم للكتاب ظاهرة وواضحة، ولله الحمد.

أما كتاب "**مناقب الأنصار**" فقد صدّره بأحاديث فضل الأنصار عموماً، وضمّنه قصة المؤاخاة بينهم وبين إخوانهم المهاجرين، ثم ثنّى بمناقب كبار الأنصار؛ كسعد بن معاذ، وأسيد بن حضير - رضي الله عنهم أجمعين -.

ثم ذكر أحاديث تتعلق بزواجه ﷺ من خديجة[٦٧]، ثم بأحاديث لها **صلة بالجاهلية**، بعضها له شأن بحال أهل المدينة قبل أن يمنّ الله عليهم بالإسلام، وقصة زيد ابن عمرو بن نفيل[٦٨]، وبنيان الكعبة، ثم أتبعها بما له صلة بهجرته ﷺ، ثم بإسلام أبي بكر[٦٩] وعمر[٧٠] ثم بعدد من المهاجرين رضي الله عنهم![٧١]، ثم أتبعها بأبواب هجرته ﷺ

---

(٦٧) في بعض أحاديث هذا الباب ما يدل على أن الثناء عليها وقع في المدينة، وذلك أنه كان يرسل اللحم إذا جاءه إلى صدائق خديجة، ولكن الظاهر من التبويب ليس الزمن الذي وقع فيه الثناء، بل المراد ذات الثناء والمنقبة، والله أعلم.

(٦٨) وضمن هذا التبويب أحاديث تتعلق بعاشوراء وأخبار الأنصار قبل الإسلام، ودخولها ظاهر، لكن ثمة أحاديث: كقصة لبيد بن عامر، وقصة زيد لم يظهر لي وجه دخولها في هذا الكتاب؛ فهم من أهل مكة، ولم أجد من الشراح من تعرض لذلك.

وظننتُ الشيخَ عبدالحق الهاشمي يتعرض لذلك في كتابه "لب اللباب في التراجم والأبواب"، وهو في شرح تراجم وأبواب صحيح البخاري، فلم يذكر شيئاً ألبتة!

(٦٩) وقد بين الحافظ في "الفتح" ٢٠٨/٧ وجه دخوله فقال: "كان حق هذا الباب أن يكون متقدماً جداً، إما في باب المبعث أو عقبه، **لكن وجهه هنا**: ما وقع في حديث عمرو بن العاص الذي قبله، أنه قام بنصر النبي ج وتلا الآية المذكورة، فدل ذلك على أن إسلامه متقدم على غيره، بحيث إن عماراً – مع تقدم إسلامه – لم ير مع النبي ج غير أبي بكر وبلال، وعنى بذلك الرجال".

وتزوجه من عائشة رضي الله عنها، والتأريخ بالهجرة، ووفود القبائل إليه، ومؤاخاته بين أصحابه، وإتيان اليهود له، ثم ختمها بإسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه.

خامساً: أكثر الأبواب تنص على كلمة **"مناقب فلان"**، وفي القليل منها: **"باب ذكر فلان"** وبالتتبع لجميع الأبواب، لم أجد أن البخاري يفرّق بينهما، ولهذا لم يشر أحد من الشُّرّاح - فيما وقفت عليه - إلى فرق بينهما، والله أعلم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم(٧٢) في صحيحه(٧٣)

سرد الإمام مسلمٌ في صحيحه جملةً من الأحاديث انتظمت ما عُرف بـ **"كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم"** - وهو الكتاب الرابع والأربعون من كتب الصحيح - ثم سرد ما وقع له من أحاديث، والتي بلغت مائة وستةً وستين حديثاً، هذه أصول الأحاديث دون المتابعات.

ومن المعلوم عند المشتغلين بهذا الفن، أن الإمام مسلماً: لم يبوب صحيحه كما بوّب بقية أصحاب الكتب الستة، لكنّه بوّبه تبويباً معنوياً من خلال سرْدِه للأحاديث، فهو معدود في الفقهاء - كما نص عليه ابن حجر(٧٤) - وكما هو ظاهر لمن طالع الكتاب، وإنما التبويبات من عمل الشُراح - رحمهم الله - الذين اجتهدوا في ذلك، فاتفقوا حيناً، واختلفوا أحياناً أخرى.

---

(٧٠) لم يظهر لي وجه ذكر قصة إسلام عمر في مناقب الأنصار، ولم أر لأحد من الشراح كلاماً عليها.

(٧١) وقد استغرب ابن حجر موضع هذا الباب هنا، وأجاب عنه، فينظر: فتح الباري(٧/ ١٩٠).

(٧٢) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أحد الأئمة المشاهير (ت: ٢٦١هـ).
تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٨/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٧).

(٧٣) واسم كتابه: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ج"ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ٨٥).

(٧٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

ولما كان تبويب النووي : على الصحيح من أشهر التبويبات، وهو المنتشر بين أهل العلم؛ فإن الملاحظ لتبويب أحاديث هذا الكتاب يخرج بالنتائج التالية :

أولاً: بدأ بفضائل الخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين، ثم أتبعهم بذكر فضائل آل بيته ﷺ - نسباً وصهراً - ومواليه، ثم سرد فضائل متفرقة بين مهاجرين وأنصار.

وتخلل ذلك ذكر فضائل جماعات بأوصافهم؛ فذكر فضائل أهل بدر، ثم بيعة الرضوان، ثم الأشعريين، ثم الأنصار، والمفاضلة بين دورهم.

ثم أتبع ذلك بذكر فضائل بعض القبائل: كـ (غفار، وأسلم، وجهينة، وأشجع، ومزينة، وتميم، ودوس، وطيء).

ثم ذكر بعد ذلك فضائل الصحابة عموماً، وبيّن أن بقاءهم أمنةٌ للناس من العذاب.

ثم ختم الكتاب بما لا صلة له بفضائل الصحابة صلةً مباشرة؛ فذكر وصية النبي ﷺ بأهل مصر، وفضل أهل عمان، وذكر كذاب ثقيف ومبيرها، وفضل فارس.

ثانياً: بلغ عدد الصحابة الذين أخرج فضائلهم على وجه الانفراد(٧٥): تسعة وأربعين (٤٩) صحابيًّا، وقد استحوذت فضائل الخلفاء الأربعة، وعائشة رضي الله عنهم على النصيب الأوفر من الروايات الواردة في الكتاب.

ثالثاً: أنه أدخل في الكتاب ما لا يعد من صلب الموضوع - كما سبقت الإشارة إليه - فأدخل الوصية بأهل مصر، والثناء على أهل عُمان(٧٦).

---

(٧٥) أي: لا يدخل في ذلك: فضائل أهل بدر، أو العقبة ونحو ذلك؛ فهؤلاء بالمئات.

(٧٦) تبين من بعض تبويبات النووي: ما أشعر بدخول بعض الأبواب التي ليست من صلب كتاب الفضائل، مثل:

١ ـ قوله: "باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها"، والأولى في نظري أن يكون الحديث في فضل أسماء بنت أبي بكر ل، ففيه الثناء عليها وسبب تلقيبها بـ(ذات النطاقين)، وإن كان تبويبه له وجه؛ لذكر المبير والكذاب فيه، لكن لما كان الكتاب في "فضائل الصحابة" كان الأولى التبويب بما يناسب موضوعات الكتاب.

وظاهرٌ أن أحاديث تفضيل بعض القبائل كـ(مزينة، وأسلم، وغفار، وتميم) ليست وثيقة الصلة بفضائل الصحابة؛ فهو تفضيل لأجناس القبائل، ولا علاقة له بالصحابة رضي الله عنهم! والله أعلم.

المبحث الثالث: منهج الإمام أبي داود(٧٧) في سننه

لما كان كتاب أبي داود: مصنفاً في السنن، وأحاديث الأحكام أصالةً؛ لم يفرد كتاباً في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، لكنه أفرد - ضمن سننه - كتاباً سماه: "السنة" ضمّنه جملاً من الأحاديث التي لها صلةٌ بمسائل الاعتقاد.

ومن جملة هذه المسائل: مكانة الصحابة ومنزلتهم في الشريعة، وعقد لذلك ستة أبواب، هي:

١ - باب في التفضيل(٧٨).

---

٢ - قوله "باب فضل فارس" وفي الباب حديث واحد فقط - بطريقيه - عن أبي هريرة س في فضل سلمان الفارسي س، وهذا نصّهما ح(٢٥٤٦):

* عن أبي هريرة س قال: قال رسول الله ج: «**لو كان الدين عند الثريا، لذهب به رجل من فارس - أو قال - من أبناء فارس حتى يتناوله**».

* عن أبي هريرة س قال: قال: كنا جلوساً عند النبي ج، إذ نزلت عليه سورة الجمعة، فلما قرأ: {وآخرين منهم لما يلحقوا بهم} قال رجل: مَنْ هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يراجعه النبي ج حتى سأله مرة أو مرتين أو ثلاثاً، قال: وفينا سلمان الفارسي، قال: فوضع النبي ج يده على سلمان، ثم قال: «**لو كان الإيمان عند الثريا، لناله رجال من هؤلاء**».

فتبين من سياق الحديث - بطريقيه - أن المراد به سلمان س خاصة، ولا يُعلم رجلٌ فارسي صحابي سواه؛ فكان الأولى أن يبوب عليه بفضائل سلمان س، والله أعلم.

(٧٧) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، مشهور بكنيته، صاحب المصنفات المشهورة (ت: ٢٧٥هـ).

ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل: (١٠١/٤)، تاريخ بغداد: (٥٥/٩)، تذكرة الحفاظ (٥٩١/٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٧٨) أي: المفاضلة بين الصحابة ي.

٢ - باب في الخلفاء.

٣ - باب في فضل أصحاب رسول اللهﷺ.

٤ - باب في النهي عن سب أصحاب رسول اللهﷺ.

٥ - باب في استخلاف أبي بكر ﭬ.

٦ - باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة.

ومجموع أحاديث هذه الأبواب سبعةٌ وعشرون حديثاً.

وقد تضمن البابُ الخامس ذكراً لفضيلة الصديق - تبعاً لمسألة الإمامة -، والبابُ السادس ذكراً لفضيلة الحسن بن علي ﭭ تبعاً لمسألة الفتنة التي أخبر عن وقوعها النبيﷺ بين فئتين عظيمتين من المسلمين، لكنها جاءت تبعاً لا أصالةً.

وبهذا يتبين أن الإمام أبا داود اقتصر على أصول كبار في باب الصحابة، ولعل السبب هو ما أسلفته آنفاً، والله أعلم.

المبحث الرابع: منهج الإمام الترمذي(٧٩) في جامعه(٨٠)

لم يفرد الإمام أبو عيسى الترمذي كتاباً خاصاً بمناقب الصحابة وفضائلهم، ولكنه أدرجه ضمن باب كبير أسماه: "أبواب المناقب" على عادته في التعبير عن (كتاب كذا) بـ"أبواب كذا".

---

(٧٩) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السُلَمي، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ).
ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/٢٥٠)، تذكرة الحفاظ: (٢/٦٣٣)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٠).

(٨٠) واسم جامعه: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ج ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" وهذا الاسم سماه به ابن خير في فهرسته ص(١٠٠)، ورجّحه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، وله في ذلك رسالة مفردة اسمها: "تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي" ينظر ص(٥٣) من تلك الرسالة.

وباستقراء هذه الأبواب يمكن الخروج بالآتي:

أولاً: اشتملت أبواب المناقب على مائة وثمانية وأربعين باباً، وهي في ثلاثة موضوعات رئيسة:

- مناقب النبيﷺ.
- مناقب الصحابة.
- فضائل بعض القبائل، وبعض البلاد كـ(الحرمين الشريفين).

وقد بلغتْ عدة الصحابة الذين ترجم لهم: ثلاثةٌ وأربعين صحابياً.

ثانياً: كان نصيب أبواب مناقب الصحابة مائة وثمانية أبواب، اشتملت على مائتين وثمانية وخمسين حديثاً.

ثالثاً: لا يخلي الترمذي بعض التبويبات من فوائد في الأسماء والكنى والألقاب، كقوله في ترجمة الصديق ﷺ: "باب مناقب أبي بكر الصديق ﷺ، واسمه عبدالله بن عثمان، ولقبه عتيق"[٨١].

وكقوله في ترجمة عثمان ﷺ: "باب في مناقب عثمان بن عفان ﷺ، وله كنيتان، يقال: أبو عمرو، وأبو عبدالله"[٨٢].

وكقوله في ترجمة علي ﷺ: "باب في مناقب علي بن أبي طالب ﷺ، يقال: وله كنيتان: أبو تراب، وأبو الحسن"[٨٣].

رابعاً: يترك جملةً من الأبواب دون تبويب، فيقول: "باب" ولا يترجم له[٨٤].

---

(٨١) ٣٧/٦، الباب (٣٢).

(٨٢) ٦٦/٦، الباب (٥٩).

(٨٣) ٧٨/٦، الباب (٦٧)، وتنظر التراجم التالية: سعد بن أبي وقاص (١٠٣/٦)، سعيد بن زيد (١٠٦/٦)، عمار بن ياسر (١٣٢/٦).

خامساً: بدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين[٨٥]، ثم بآل البيت من النسب[٨٦] على الانفراد، ثم بمناقبهم عموماً[٨٧]، ثم سرد مناقب الصحابة، وجمع بين المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم.

سادساً: أخّر ذكر مناقب النساء - فاطمة، وزوجاته أمهات المؤمنين، رضوان الله عليهن أجمعين - فذكرهنّ في أواخر الأبواب، قبيل المناقب المتعلقة بالبلاد والقبائل.

سابعاً: قد يجمع في التبويب الواحد بين مناقب أكثر من صحابي[٨٨] - وهذا قليل - ولم يقع له إلا مرتين: في (مناقب الحسن والحسين)، و(مناقب معاذ وأُبيّ وزيد بن ثابت وأبي عبيدة) رضي الله عنهم أجمعين، وسبب ذلك هو: سياق الحديث الذي وقع له؛ فإنه جمع بينهم، فلم ير التفريق مناسباً.

المبحث الخامس: منهج الإمام النسائي[٨٩] في سننه الكبرى[٩٠]

---

(٨٤) وهي عادة له في الجامع كلّه، لكن لما كان المقام مقام عرض لمنهجه في الكتاب، ولأجل وضوح المقارنة بينه وبين غيره من بقية أصحاب الكتب الستة؛ كان لا بد من الإشارة إلى هذا.

(٨٥) اللهم إلا أبا عبيدة، فقد أخّر ذكر مناقبه، وذكره بعد ذكر مناقب آل البيت، وذكر مناقبه في "باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح ي" ينظر: (٦/ ١٣٥) الباب (٣٣).

(٨٦) أما مناقب بعض زوجاته أمهات المؤمنين، فقد أخر الحديث عنهن في أواخر الكتاب.

(٨٧) فبدأ بذكر مناقب العباس، ثم جعفر بن أبي طالب، ثم الحسن والحسين، ثم مناقب آل البيت عموماً، إلا ابن عباس فقد أخّره قليلاً بعد أن ذكر عدداً من الصحابة، ولا أدري ما السبب!

(٨٨) وليس المراد جمعهم بالوصف، بل الاسم.

(٨٩) أحمد بن شعيب بن علي بن سفيان بن بحر بن دينار، أبو عبدالرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال (٣٢٨/١)، تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢)، السير (١٢٥/١٤).

(٩٠) لم يذكر النسائي في سننه الصغرى شيئاً من موضوع الفضائل والمناقب؛ لأنه -كما هو ظاهر - أراده لبيان السنن، بخلاف الكبرى فهي بالجوامع ألصق وأقرب.

أفرد الإمام النسائي للحديث عن مناقب الصحابة كتابين - داخل سننه -:

الأول: كتاب مناقب الصحابة رضي الله عنهم عموماً[٩١]، **والثاني**: كتاب الخصائص، وهو مختص بمناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٩٢].

أما كتاب "**المناقب**" فقد اشتمل على واحدٍ وثمانين باباً، ومائتين وثلاثة وثمانين حديثاً، وأما كتاب "**الخصائص**"، فقد اشتمل على اثنين وخمسين باباً، ومائة وأربعة وتسعين حديثاً، وستأتي الإشارة إلى عدد الأحاديث المكررة عنده.

وقد سبقت الإشارة[٩٣] إلى سبب تأليف النسائي لكتاب الخصائص، وأنه بسبب كثرة المنحرفين عن علي رضي الله عنه في دمشق.

والموجود في النسخة المطبوعة من "السنن الكبرى" تقديم الفضائل على الخصائص، فلعله قدّم الفضائل في الكتاب؛ لاشتماله على عموم الفضائل، ومنها: فضائل الخلفاء الراشدين الثلاثة - أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم - وبناءً على ذلك سألخص الحديث عن كتاب "المناقب" أولاً، ثم أتبعه بتلخيص ما يتعلق بكتاب "الخصائص":

أولاً: بدأ بمناقب الخلفاء الراشدين الأربعة - بما فيهم علي رضي الله عنه - ثم بفضائل آل البيت من الرجال[٩٤]، ثم تتابعت التبويبات غير ملتزمةٍ لمعنى معين، فذكر مناقب المهاجرين والأنصار مجموعةً دون ترتيب، ودون تمييز للعشرة المبشرين بالجنة مثلاً، ثم ذكر مناقب بعض القبائل، ومَنْ جمعهم وصفٌ شرعي - كأهل بدر، والمهاجرين، والأنصار - ثم ختمه بمناقب الصحابيات رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(٩١) طبع مستقلاً، بتحقيق ودراسة: د.فاروق حماده، ونشرته: دار الثقافة بالمغرب سنة ١٤٠٤هـ.

(٩٢) طبع مستقلاً، بتحقيق: أحمد ميرين البلوشي، عن مكتبة المعلا بالكويت، ١٤٠٦هـ، وهي الطبعة الأولى له.

(٩٣) في المسألة الثالثة من التمهيد.

(٩٤) وهو الوحيد الذي ذكر تبويباً خاصاً بحمزة، وهذا لعله ملحق بذكر فضائل آل البيت عموماً؛ بسبب انحراف أهل دمشق عنهم.

ومما يلفت النظر هنا: أنه ذكر مناقب من لسن بصحابيات، كـ"مناقب مريم بنت عمران"، و"آسية امرأة فرعون"، و"هاجر وسارة زوجتا الخليل عليهم السلام"!

وقد اشتملت تراجمه على مناقب خمسة وستين صحابياً وصحابية.

ثانياً: لم يُخْل الإمام النسائي الأحاديث من تعليقاتٍ نقدية للأسانيد والمتون، وبعضها يبوب عليه، كعادته في كتابه، ومن ذلك: قوله عقب حديث رواه أبو عثمان النهدي عن عمرو بن العاص - في قصة سؤاله للنبيﷺ: "أي الناس أحب إليك..."؟ قال النسائي: "بعض حُرُوف أبي عثمان لم تصح"[(٩٥)].

ثالثاً: لما ترجم لمناقب عائشة رضي الله عنها بوّب تبويباً هذا نصّه: "فضل عائشة بنت أبي بكر الصديق حبيبةُ حبيبِ الله، وحبيبةُ رسول اللهﷺ ورضي عنها، وعن أبيها عبدالله بن عثمان أبي بكر الصديق رحمة الله عليها"[(٩٦)]، ولعله أراد بذلك أن يرد على من رموه بالتشيع لأجل تأليفه كتاب "الخصائص"، وأن الأمر عنده على جادة السلف، فلا رفض ولا نصب، والله أعلم.

أما ما يتعلق بكتاب الخصائص[(٩٧)]، فيمكن إجمال الحديث عنه في الآتي:

أولاً: تمحض هذا الكتاب في فضائل علي رضي الله عنه، وما ذُكِرَ فيه من فضائل فاطمة، أو الحسن والحسين رضي الله عنهم فإنما ذُكر تبعاً.

ثانياً: ساق جملةً من الأحاديث التي يرجح فيها المصنف أن الصواب مع علي في قتاله لمعاوية، أما قتاله للخوارج فالأمر فيه ظاهر بيّن.

---

(٩٥) السنن الكبرى ح (٨٠٦٣)، وينظر بعض الأمثلة: ح (٨١٤٨، ٨١٢٦، ٨٣١٦).

(٩٦) السنن الكبرى (٤٠٢/٧).

(٩٧) وقد أسلفتُ سبب تأليفه لهذا الكتاب من كلام النسائي نفسه.

ثالثاً: علّق النسائي على عدد لا بأس به من الأحاديث - كعادته في كتابه "السنن" - إلا أنه أورد جملةً من الأحاديث المنكرة، بل بعضها مما أدرجه الجوزقاني في "الأباطيل" وابن الجوزي في "موضوعاته" دون تعليق(٩٨)!

رابعاً: سبق أن ذكرتُ أن عدد أحاديث كتاب "الخصائص" مائة وأربعة وتسعون حديثاً. وبعد عدّ الأحاديث المكررة فيه - سواء في كتاب الخصائص أو غيره من كتب السنن تبين أن نحواً من (١٠٨) أحاديث مكررة، أي بما يعادل ٥٥٪ من أحاديث الكتاب!

المبحث السادس: منهج الإمام ابن ماجه في سننه(٩٩)

لم يفرد الإمام ابن ماجه كتاباً خاصاً في فضائل الصحابة داخل سننه، إلا أنه ذكر فضائلهم في باب مستقل في مقدمة سننه، التي جعلها في جملةٍ من مسائل الاعتقاد، وهي تشبه -بعض الشيء - صنيع أبي داود في كتاب "السنة" من سننه - كما سبق -.

وقد ذكر ابن ماجه في هذه المقدمة أربعة وسبعين حديثاً في فضائلهم رضي الله عنهم، جمعها في باب واحد سمّاه: "باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ"، ثم سرد الأحاديث مبوّبةً داخل هذا التبويب، كما سيأتي. وبقراءة هذه الأبواب يمكن تسجيل الملحوظات التالية:

---

(٩٨) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام (٨٣٦٩، ٨٤٠٨، ٨٤٨٨).

(٩٩) محمد بن يزيد،الرَّبَعيُّ - بفتح الراء والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها العين المهملة - مولى لربيعة، أبو عبدالله ابن ماجه. بفتح الميم والجيم وبينها ألف وفي الآخر هاء ساكنة. القزويني، واختلف أهل العلم في "ماجه"، هل هو لقب لأبيه أم لأمه أم لجده؟ والذي عليه الأكثر أنه لقب لأبيه يزيد (ت: ٢٧٩هـ). ينظر في ترجمته: الأنساب (٤٣/٣)، تهذيب التهذيب ٩ /٤٥٨، الحطة ص(٢٥٥)،و"الإمام ابن ماجه وكتابه السنن" (ص: ١٧٠،١٦٩).

أولاً: بدأ بذكر فضائل الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين، ثم سرد فضائل البقية دون ترتيب يراعي أهل البيت ـ مثلاً ـ أو أهل صفةٍ معينة، كالمهاجرين، أو الأنصار.

ثانياً: بلغ عدد الصحابة الذين خصّهم بالذكر ثلاثة وعشرون صحابياً.

ثالثاً: من الغريب جداً أنه لم يذكر شيئاً من فضائل أمهات المؤمنين! مع أنه أخرج بعضها في مواضع أخرى دون التبويب عليها بالفضل، فقد أخرج حديث: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»، في باب فضل الثريد على الطعام من كتاب الأطعمة[١٠٠].

وأخرج حديث عائشة رضي الله عنها في فضل خديجة: «**ما غرت على امرأة قط ما غرت على خديجة، مما رأيت من ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، ولقد أمره ربه أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب**» في باب الغيرة من كتاب النكاح[١٠١].

الفصل الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الأئمة الستة في ذكر الفضائل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أوجه الشبه

تبين من خلال المباحث السابقة أن هناك أوجهاً متشابهة في تناول الأئمة لهذا الموضوع، أجملها في الآتي:

١ - اتفاقهم - في الجملة - على ذكر الأحاديث التي تؤكد منزلة الصحابة عموماً، وتحريم سبهم، وبيان بعض فضائلهم.

---

(١٠٠) سنن ابن ماجه (١٠٩٢/٢) ح (٣٢٨١).

(١٠١) سنن ابن ماجه (٦٤٣/١) ح (١٩٩٧).

٢ - اتفاقهم - سوى أبي داود - على البدء بالخلفاء الراشدين، وما بعد ذلك فهم مختلفون، لكنهم يبدؤون إما ببقية العشرة المبشرين، أو بمناقب بعض آل البيت.

والظاهر أن هذا الترتيب مشهور عند أهل الحديث؛ فقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمة الأمير العباسي القادر باللَّه أنه صنّف كتاباً في فضائل الصحابة، وقال: "وكان صنف كتاباً فِي الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على **ترتيب مذهب أصحاب الحديث**"[١٠٢].

٣ - اتفاقهم على ذكر مناقب من ورد في فضلهن حديث من نساء الصحابة رضوان الله عليهن، ما عدا أبي داود وابن ماجه، فلم يذكرا شيئاً.

٤ - اتفاقهم على ذكر مناقب بعض البلدان والقبائل في كتب فضائل الصحابة على وجه التتبع، إلا أبا داود وابن ماجه، فلم يذكرا من ذلك شيئاً.

٥ - اتفاقهم - سوى أبي داود - على إخراج أحاديث فضائل علي بن أبي طالب، وأحاديث مناقب عائشة، وبعضهم أخرج لمعاوية ؟؟؟، وهو إعلان عملي لمنهج أئمة السلف في الموقف من الفتنة التي وقعت بين الصحابة رضي الله عنهم، وهو نبذٌ منهج الرافضة والنواصب الذين جفوا إحدى الطائفتين، بل يترضون عن الجميع، ويحفظون لهم حقوقهم، ويعرفون لهم منزلتهم، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف

من أبرز أوجه الاختلاف التي ظهرت لي من خلال المقارنة بين هؤلاء الأئمة الستة في هذا الباب:

---

(١٠٢) تاريخ بغداد (٤/٢٥٧).

١ - انفرد بعضهم بتراجم بعض الأصحاب، وهذا في حق الشيخين - البخاري ومسلم - تابعٌ لما وافق شرطيهما، أما أصحاب السنن فيصعب الجزم بسبب عدم الإخراج، إلا أنه يمكن القول: إنهم لم يقصدوا الاستيعاب(١٠٣).

٢ - قلة أحاديث الفضائل عند أبي داود ولو على وجه العموم، أما الفضائل المستقلة بآحادهم فلم يفعله، وقد بيّنت عذره فيما سبق.

---

(١٠٣) إلا أن النسائي : **نصّ على أنه لم يثبت عنده في فضل معاوية حديثٌ**، فإنه سئل - كما في تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/ ١٧٤) -: "ألا تخرّج فضائل معاوية؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟ «اللهم لا تشبع بطنه»؟

ووافق ابنُ تيمية النسائيَّ على هذا فقال: "ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح" (منهاج السنة: ٧/٤٠).

لكن علق الذهبي: على كلام النسائي قائلاً - كما في (السير: ٣/١٢٣) -: "فسره بعض المحبين، قال: لا أشبع الله بطنه؛ حتى لا يكون ممن يجوع يوم القيامة، لأن الخبر عنه أنه قال: "أطول الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة"ا.هـ، **وقال في موضع آخر** - من (السير: ١٤/١٣٠) -: "قلت: لعل أن يقال هذه منقبة لمعاوية لقوله ﷺ: "اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة".

وهذا الذي استظهره الذهبي في التوجيه الثاني، هو ظاهر صنيع الإمام مسلم، فإنه لما أورد في كتاب "البر والصلة" من صحيحه (٤/٢٠٠٧) حديث: **"اللهم إنما أنا بشر، فأي المسلمين لعنته، أو سببته؛ فاجعله له زكاة وأجراً"** أتبعه بأحاديث فيها أن النبي ﷺ لعن أو دعا على أحد، منها حديث: **"لا أشبع الله بطنه"** فاستظهر منه مسلمٌ وتبعه على ذلك الذهبي - وغيره من الأئمة - أنه منقبة لمعاوية لا منقصة، والحمد لله رب العالمين.

قال النووي في شرحه على مسلم (١٦/١٥٦): "وقد فهم مسلم -رحمه الله- من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقاً للدعاء عليه، فلهذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره من مناقب معاوية؛ لأنه في الحقيقة يصير دعاء له".

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (١١ / ٤٠٢): "فركب مسلم من الحديث الأول وهذا الحديث فضيلة لمعاوية، ولم يورد له غير ذلك".

٣ - انفرد النسائي بكتاب خاصٍ بمناقب أمير المؤمنين علي ﷺ، وقد بيّن عذره في ذلك - كما سبق النقل عنه : -.

٤ - جعل الترمذي وابن ماجه مناقب الصحابة في أبواب ضمن كتاب أكبر، أما الترمذي فضمن كتاب المناقب، وأما ابن ماجه فضمن المقدمة.

٥ - عدم ذكر مناقب النساء عند ابن ماجه.

المبحث الثالث: شرط الأئمة فيما يخرجونه من أحاديث في هذه الأبواب

من المعلوم عند أهل الفن أن الأئمة يفرقون في نقدهم بين ما يروى في أحاديث الأحكام - العلمية والعملية - وبين ما يروى في باب الترغيب والترهيب، والسير والتواريخ، ومنه: باب المناقب والفضائل،

فقد عقد ابن أبي حاتم في مقدمة (الجرح والتعديل) باباً فقال: "**باب في الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعفاء**"[١٠٤]، وللخطيب في (الكفاية) نحوه: "**باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال**"[١٠٥]، ثم أورد الحافظان - ابن أبي حاتم والخطيب - جملة من الآثار في هذا الباب.

ولما ذكر الذهبي ترجمة ليث بن أبي سليم[١٠٦] وما قيل فيه قال: "بعض الأئمة يحسّن لِلَّيث، ولا يبلغ حديثُه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، **فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما في الواجبات فلا**"[١٠٧].

---

(١٠٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٠).

(١٠٥) الكفاية (ص: ١٣٣).

(١٠٦) هو ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم . واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك . صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك. ينظر: تهذيب الكمال (٢٤ / ٢٧٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

وقد أخرج له مسلم مقروناً، ولم يحتج به.

(١٠٧) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٤).

وقال الحافظ ابن رجب في (شرح العلل): "وأما ما ذكره الترمذي؛ أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث لغفلته وكثرة خطئه - ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه - فإنه لا يحتج به؛ **فمراده**: أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية، **وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في (الرقائق**[١٠٨]) و**(الترغيب والترهيب) فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم: ابن مهدي، وأحمد بن حنبل...، وإنما يروى في (الترهيب والترغيب)، و(الزهد)، و(الآداب) أحاديث أهل الغفلة – الذين لا يتهمون بالكذب –، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره**"[١٠٩]ا.هـ.

وهذا كلّه ـ كما هو معلوم من كلام الأئمة المتفرق في مواضع ـ أن لا يكون الحديث شاذاً، ولا منكراً، فإذا تبيّن شذوذه ونكارته، فلا يقبلونه ولو كان في أبواب الفضائل والرقاق ونحوها[١١٠].

ومن جهة أخرى، فإن مما يُعتذر به لهؤلاء الأئمة، ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية : - لما تكلم على وجود جملةٍ كثيرة من الأحاديث الواهية والموضوعة في هذه الأبواب -: "كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين؛ أنهم يروون ما روي به الفضائل، **ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل**، كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات والعادات...كما يرويه" ثم ذكر جماعة من متأخري المحدثين ثم قال: "وأمثالهم ممن له معرفة بالحديث، فإنهم كثيراً ما يروون في

---

(١٠٨) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢٣٣/١١): "الرقائق جمع رقيقة، وسميت هذه الأحاديث بذلك؛لأن في كل منها ما يحدث في القلب رقة".

(١٠٩) شرح العلل (٣٧٢/١).

(١١٠) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٥٠)، شرح العلل لابن رجب (٦٥٨/٢).

تصانيفهم ما روي مطلقاً على عادتهم الجارية ؛ **ليعرف ما روي في ذلك الباب لا ليحتج بكل ما روي، وقد يتكلم أحدهم على الحديث ويقول: غريب، ومنكر، وضعيف، وقد لا يتكلم"**(١١١).

إذا تبين هذا ؛ فإنه يمكن فهمُ منهج الأئمة الستة في هذا الباب ، ودفعُ الاعتراض على تخريجهم لمن تُكلِّم فيه ، أو تُرك حديثهم.

ولّما كان هذا المقام لا يتحمل الإطالة والتفصيل ؛ فسأكتفي بذكر نماذج من تخريج الأئمة الستة لبعض الضعفاء، لتتضح الصورة :

• **ففيما يخصُّ البخاري** : : فإن نظرةً على "الفصل التاسع" من مقدمة الحافظ ابن حجر المعروفة بـ(هُدى الساري)(١١٢) التي دافع فيها عمن تُكلم فيهم من رجال البخاري ؛ نجد أنه كثيراً ما يعتذر له بأنه إنما أخرج له في (الفضائل) أو (المناقب) ونحوها ، أو يكون مقروناً مع غيره ، وهذه نماذج لبعض التراجم :

١- **إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني،** قال الحافظ : "أخرج له في الصحيح حديثاً واحداً **في فضل أبي بكر**"(١١٣).

٢- **سلمة بن رجاء التميمي**، قال الحافظ: "له في البخاري حديثٌ واحدٌ في **(الفضائل)**"(١١٤).

(١١١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٩)، وينظر كلامه عما أورده الإمام أحمد من بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه "فضائل الصحابة": منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٣)، و (٧/ ٩٦ – ٩٨).

(١١٢)**كذا اسمه الأصح؛ بضم الهاء وفتح الدال، هكذا (هُدى)**، فقد وقفتُ على مصورة لنسخة خطية قرئت على الحافظ ابن حجر؛ ضُبط فيها اسم الكتاب هكذا.

(١١٣) (ص: ٤١٠).

(١١٤) (ص: ٤٢٧).

٣- **طلحة بن نافع**، أبو سفيان الواسطي، قال الحافظ: "ما أخرج له البخاري عن جابر غير أربعة أحاديث **وهو مقرون فيها عنده بغيره**، منها: حديثان في الأشربة، **وثالث في "الفضائل" قرنه فيها** بأبي صالح، ومنها: حديث في تفسير سورة الجمعة قرنه فيه بسالم بن أبي الجعد"(١١٥).

٤- **كهمس بن المنهال السدوسي**، قال الحافظ: "أخرج له البخاري **حديثاً واحداً مقروناً** بمحمد بن سواء، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة في **مناقب عمر**"(١١٦).

٥- **محمد بن الصلت الأسدي**، قال الحافظ: "أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً...**في مناقب عمر**، وقد **تابعه عليه**..."(١١٧).

● **أما الإمام مسلمٌ**، فإن مجموع من تكلم فيهم في كل صحيحه نحو خمسة عشر رجلاً، ثمانية منهم فقط يسلم بتضعيفهم، والبقية ليسوا بضعفاء، ومع هذا فوجود هؤلاء الرواة لا يضر في صحة تلك الأحاديث؛ لكونهم جاءوا متابعةً، أو ذكرهم شواهد ـ هكذا في الكتاب ـ أو بيان فائدة.

ورجال الإمام مسلم نحو ألفي رجل، لا يوجد من اتفق على تضعيفه سوى اثنين، وستة مختلف فيهم، فما موقع رجلين من ألفي رجل؟!

ثم إن الإمام مسلماً لم يكثر من الإخراج لأحاديث الضعفاء، فمعظمهم لم يخرج له سوى حديثٍ واحد، وهذا إحصاء بهم وبعدد أحاديثهم:

١- **أشعث بن سوار**: حديث واحد(١١٨).

---

(١١٥) (ص: ٤٣١).

(١١٦) (ص: ٤٥٩).

(١١٧) (ص: ٤٦١).

(١١٨) أخرج له مقروناً بجماعة من الرواة منهم إسماعيل بن أبي خالد، وغيره، ح (١٤٨٠).

٢- **زمعة بن صالح**: حديث واحد(١١٩).

٣- **علي بن زيد بن جدعان**: حديث واحد(١٢٠).

٤- **مجالد بن سعيد**: حديث واحد(١٢١).

٥- **سليمان بن قرم**: حديثان(١٢٢).

٦- **مصعب بن شيبة**: ثلاثة أحاديث(١٢٣).

٧- **عياض الفهري**: أربعة أحاديث(١٢٤).

٨- **عمر بن حمزة العمري**: ستة أحاديث(١٢٥).

ومعظم الأحاديث التي أخرجها مسلم من طريق هؤلاء الرواة تقوت بالمتابعة من طرق أوردها مسلم في صحيحه.

وبعض هؤلاء الرواة ـ الذين ليس لهم سوى حديث واحد ـ لم يقصد مسلمٌ الإخراج لهم ابتداء، وعليه: **فلا يُعدّون من رجاله الذين أراد الاحتجاج بهم والاعتماد عليهم**، غاية ما فيه أن رواياتهم وصلته عن شيوخه مقرونة برواة آخرين، فأثبتها كما سمعها، ولم يشأ أن يتصرف بحذفها، وهو معروف بدقته في أدائه الحديث كما

---

(١١٩) أخرج له مقروناً بمحمد بن ابي حفصة ح (١٣٥١).

(١٢٠) أخرج له مقروناً بثابت البناني ح(١٧٨٩).

(١٢١) أخرج له مقروناً بجماعة من الرواة منهم إسماعيل بن أبي خالد، وغيره، ح (١٤٨٠).

(١٢٢) أخرج له مقروناً بجماعة من الرواة منهم شعبة وغيره، ح (١٦٥).

(١٢٣) أخرج له في ح (٢٦١، ٣١٤، ٢٠٨١، ٢٤٢٤).

(١٢٤) أخرج له في ح (٣٥٠، ٧٦٣، ٩٨٠، ٢٧٤٨).

(١٢٥) أخرج له في ح (١٤٣٧(٢)،١٥٧٤، ٢٠٢٦، ٢٧٨٨، ٢٩٢١).

سمعه، وهؤلاء الرواة هم: أشعث بن سوار، وزمعة بن صالح، وعلي بن زيد بن جدعان، ومجالد بن سعيد[١٢٦].

• **وأما الإمام أبو داود: فقد سبق أنه لم يخرج في الفضائل الخاصة شيئاً، فلا حاجة للحديث عن شرطه هنا، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أنه نصّ : . في رسالته إلى أهل مكة .** على شرطه فقال: "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجلٍ متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره"[١٢٧].

علق ابن رجب على هذه الجملة فقال : "ومراده: أنه **لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه،** فإنه قد خرّج لمن قيل إنه متروك، ومن قيل: إنه متهم بالكذب، وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على تركه، وحُكِيَ ذلك عن النسائي"[١٢٨]اهـ.

ونقل ابن طاهر المقدسي عن ابن منده قوله: "إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال " [١٢٩]. هكذا نقل ابن طاهر، والذي في شروط الأئمة لابن منده، أن هذا القول سمعه ابن منده من محمد بن سعد الباروردي[١٣٠]. وكلامه يؤيد تفسير ابن رجب لكلمة أبي داود.

---

(١٢٦) كل ما سبق ذكره مما يخص منهج الإمام مسلم، ملخص من بحث أ.د.عبدالله دمفو: "رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح"، إلا فيما يتعلق بتعيين مواضع أحاديث الرواة الثمانية فإني تتبعتها بنفسي.

(١٢٧) رسالته، ص:(٢٦).

(١٢٨) شرح العلل ٦١٢/٢.

(١٢٩) شروط الأئمة الستة ص(١٩).

(١٣٠) شروط الأئمة لابن منده ص(٧٣).

● **أما الإمام الترمذي،** فقد بيّن ابن رجب - وهو من أعلم الناس بجامعه - منهجه في ذلك قائلاً: "والغرائب التي خرجها - أي الترمذي - فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب (**الفضائل**)، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه"[١٣١].

وممن خرّج لهم أبو عيسى الترمذي في "أبواب المناقب" وهم ضعاف، بل متروكون:

١- **إسحاق بن يحيى**: ضعيف، وبعضهم تركه[١٣٢]، فقد خرج له الترمذي في فضل الصديق[١٣٣]، وفضل طلحة بن عبيدالله[١٣٤].

٢- **كَثِير النَّوَّاء**: ضعيف، وعنده مناكير[١٣٥]، أخرج له في فضائل علي، وقد استغربه الترمذي، وأشار إلى الاختلاف في رفعه ووقفه.

٣- **الْمُخْتَارُ بن نافع**: منكر الحديث عند الجمهور[١٣٦]، أخرج له في فضائل أبي بكر فقط، وبيّن حاله، فقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والمختار بن نافع شيخ بصري كثير الغرائب"[١٣٧].

---

(١٣١) شرح العلل" (٦١١/٢).

(١٣٢) ينظر: "تهذيب الكمال" (٤٨٩/٢)، "ميزان الاعتدال" (١ /٢٠٤)، "تهذيب التهذيب" (٢٢٢/١)، "تقريب التهذيب" (ص: ١٠٣).

(١٣٣) الحديث رقم: (٣٦٧٩).

(١٣٤) الحديث رقم: (٣٧٤٠).

(١٣٥) ينظر: "تهذيب الكمال" (١٠٣/٣٤)، "ميزان الاعتدال" (٤٠٢/٣)، "المغني في الضعفاء" (٥٣١/٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٦٧/٨)، "تقريب التهذيب" (ص: ٤٥٩).

(١٣٦) ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٢١/٢١)، "ميزان الاعتدال" (٣٨٦/٦)، "المغني في الضعفاء" (٦٤٧/٢)، "تهذيب التهذيب" (٦٢/١٠)، "تقريب التهذيب" (ص:٥٢٣).

(١٣٧) جامع الترمذي: ح(٣٧٨٥).

● **وأما الإمام النسائي**، فهو أكثر الأئمة الأربعة أصحاب السنن توقياً في التخريج لمن تكلم فيهم، وبيان ذلك أمور:

١) أن جماعة من الأئمة أطلق عليها اسم الصحة، منهم: الحاكم، وأبو علي بن السكن، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السلفي، وأبو علي النيسابوري، وابن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبدالغني بن سعيد، والخليلي، وغيرهم، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر[١٣٨].

إلا أن ابن الصلاح[١٣٩]، والعراقي لم يرتضيا ذلك[١٤٠]، وسبب ذلك ـ كما يقول السخاوي ـ: "لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً، أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف"[١٤١] اهـ. وقال ابن حجر : "وبالجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، والترمذي"[١٤٢] اهـ.

٢) ما سبقت الإشارة إليه في الكلام على شرط أبي داود والترمذي ما يدل على قوة شرطه، ويضاف هنا ثناء أهل العلم على كتاب النسائي خاصة، فقد نقل ابن طاهر المقدسي عن أحمد بن محبوب الرملي قوله : "سمعت أبا عبدالرحمن النسائي يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان

---

(١٣٨) النكت ١/٤٨٢،٤٨١.

(١٣٩) علوم الحديث ص(٤٤).

(١٤٠) الألفية مع شرحها فتح المغيث للسخاوي ٧٨/١، وينظر : التقييد والإيضاح ص(٦١)، وفتح المغيث للعراقي ص(٤٥).

(١٤١) فتح المغيث ١٠١/١،١٠٠، وينظر : بغية الراغب ص(٩٠)، والقول المعتبر ص(٤٩-٥٦).

(١٤٢) النكت ٤٨٤/١.

في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم".

قال ابن طاهر: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني ـ بمكة ـ عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت : إن أبا عبدالرحمن النسائي ضعفه! فقال: يا بني! إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم"[١٤٣]. علق الذهبي بقوله: "صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم"[١٤٤].

وقال ابن منده: سمعت محمد بن سعد الباروردي ـ بمصر ـ يقول : "كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه"[١٤٥] ا هـ.

علّق العراقي[١٤٦]، وابن حجر[١٤٧]، والسخاوي[١٤٨] على هذا الكلام بأن مراده مراده إجماعاً خاصاً، يوضحه قول النسائي: **"لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه"**

قال ابن حجر: "فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان ـ مثلاً ـ فإنه لايترك، لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد"[١٤٩]اهـ.

---

(١٤٣) شروط الأئمة الستة ص(٢٦).

(١٤٤) السير ١٣١/١٤.

(١٤٥)شروط الأئمة لابن منده ص(٧٣).

(١٤٦) فتح المغيث للسخاوي ٨٧/١، ٩٨

(١٤٧) النكت ٤٨٢/١.

(١٤٨) بغية الراغب ص (٥٤).

(١٤٩) النكت ٤٨٢/١.

٣) مما يؤكد قوة شرطه، وشدة تحريه في كتابه أنه إذا أخرج للضعيف اعتذر عن ذلك، وبين سبب إخراجه، فقد أخرج حديثاً من طريق سعيد بن سلمة، ثم قال: "سعيد بن سلمة شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث"[١٥٠].

وقد سبق في الكلام على كتاب "خصائص علي" أنه خرّج لبعض أحاديث ذكرت في "الموضوعات" لابن الجوزي، و"الأباطيل" للجوزجاني، وممن خرّج لهم[١٥١]:

١- ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة[١٥٢].

٢- عبدالله بن الرقيم الكناني[١٥٣].

٣- هلال بن العلاء[١٥٤].

٤- موسى بن محمد الشامي[١٥٥].

٤) وأما الإمام ابن ماجه، فهو أكثر الستة تساهلاً في الإخراج عن الضعفاء والمتروكين.

---

(١٥٠) السنن الصغرى ٢٥٨/٨، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الحزن، ح(٥٤٥٣).

(١٥١) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام: (٨٣٦٩، ٨٤٠٨، ٨٤٨٨).

(١٥٢) سأل ابْنُ المديني يحيى بن سَعِيد عنه، فحمض وجهه، وَقَال: زعم شعبة أنه كَانَ فَسْلا، وَقَال علي فِي موضع آخر: كَانَ يحيى لا يحدث عنه، وَقَال أَحْمَد: أحاديثه مناكير، وقال ابن مَعِين: لا شيء.

ينظر: التاريخ الكبير (٣٣٩/٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٢٣٤)، تهذيب الكمال (٢٣٢/٢٩).

(١٥٣) قال عنه النسائي نفسه في السنن الكبرى (٤٢٤/٧) ح(٨٣٧١): "لا أعرفه" وفي "التقريب" (٣٣١٧): مجهول.

(١٥٤) قال عنه النسائي .كما في "تسمية شيوخ النسائي" (ص:٧٠): (روى أحاديث منكرة عن أبيه، لا أدري الريب منه، أو من أبيه).

(١٥٥) في ميزان الاعتدال (٤ / ٢٢١): "لا يعرف، روى عنه النسائي حديثاً واحدا عن ميمون بن الاصبغ، عن يزيد بن هارون".

قال الذهبي: "قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات"(١٥٦). **وممن أخرج لهم من هذا الضرب:**

١- داود بن عطاء: متروك الحديث(١٥٧)، أخرج له ابن ماجه حديثاً منكراً شبه الموضوع، في فضائل عمر(١٥٨).

٢- عثمان بن خالد العثماني: وهو متروك الحديث(١٥٩)، أخرج له في "فضائل عثمان".

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث الذي تحدثت فيه عن "منهج أصحاب الكتب الستة في ذكر فضائل الصحابة رضي الله عنهم" أسجل النتائج التالية:

أولاً: بيّنت حد الصحبة الاصطلاحي، وهو: "من لقي النبيﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك"، وأجبت عن ما قيل من اعتراضات على التعريف.

ثانياً: أن أئمة السنة على امتداد القرون - وإلى يومنا هذا - صنّفوا في بيان مكانة الصحابة، ودافعوا عمن تُكلِّم فيه منهم، وبيّنت أن لذلك أربعة أسباب.

---

(١٥٦) سير أعلام النبلاء: (٢٧٨/١٣).

(١٥٧) "تهذيب الكمال" (٤١٩/٨)، "سير أعلام النبلاء" (٩٢/٢)، (٣٣٧/٣)، " تهذيب التهذيب" (١٦٨/٣)، "تقريب التهذيب" (ص:١٩٩).

(١٥٨) وهو حديث: «أول من يصافحه الحق عمر، وأول من يسلم عليه، وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة»، أخرجه ابن ماجه ح(١٠٤).

(١٥٩) ينظر: "تهذيب الكمال" (٣٦٣/١٩)، "التقريب" (ص: ٣٨٣).

ثالثاً: سلك المصنفون في الدفاع عن الصحابة وبيان مناقبهم أربعة مسالك:

المسلك الأول: التصنيف المستقل في "فضائل الصحابة"، وأن التصنيف في ذلك بدأ مبكراً في أواخر القرن الثاني، وأن أول من وقفت عليه صنّف في فضائلهم هو: الإمام وكيع بن الجراح :.

المسلك الثاني: التصنيف في فضائل من اجتمعوا في وصف واحد، كالخلفاء الراشدين، والأنصار، والعشرة المبشرين.

المسلك الثالث: التصنيف في فضائل آحادهم، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

المسلك الرابع: الإشادة بفضائلهم ضمن كتب السنة، كالصحاح والسنن والآثار وغيرها.

رابعاً: بيّنت أثر الاختلاف الذي وقع في صدر هذه الأمة بين علي ومعاوية - ومن وافقهما رضي الله عنهم أجمعين - وما نتج عن ذلك الاختلاف منذ ذلك اليوم إلى يومنا هذا، وإلى أن يشاء الله، من كثرة المصنفات عند الأئمة في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، وأثر ذلك على منهج الأئمة الستة في كتب الفضائل، وما اندرج تحتها من أبواب.

خامساً: اتفق المصنفون من أصحاب الكتب الستة - في الجملة - على التنويه بشأن الصحابة، وذِكر الأحاديث التي تؤكد منزلتهم عموماً، وتحريم سبهم، وبيان بعض فضائلهم.

سادساً: اتفق مَن ذَكر الأحاديث منهم على البدء بالخلفاء الراشدين، وما بعد ذلك فهم مختلفون.

سابعاً: اتفقوا - سوى أبي داود وابن ماجه - على ذكر مناقب من ورد في فضلهن حديث من نساء الصحابة رضوان الله عليهن.

ثامناً: اتفقوا - سوى أبي داود وابن ماجه - على ذكر مناقب بعض البلدان والقبائل في كتب فضائل الصحابة على وجه التبع.

تاسعاً: انفرد النسائي بكتاب خاصٍ بمناقب أمير المؤمنين علي ﷺ، وقد بيّن عذره في ذلك - كما سبق النقل عنه : ، كما انفرد ابن ماجه بعدم ذكر مناقب النساء.

عاشراً: تبيّن أن الأئمة - وعلى رأسهم الشيخان - يتسامحون في التخريج عن بعض من تُكلّم فيهم في أبواب الفضائل، والترغيب والترهيب ونحوها، وفي كثير من الأحيان لا يعتمد الشيخان على أمثال هؤلاء الرواة حتى في هذه الأبواب، بل يقرنونهم بغيرهم ممن يحتج بهم.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

[١] *الإحكام في أصول الأحكام*، لابن حزم، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الحديث، القاهرة.

[٢] *اختصار علوم الحديث*، لابن كثير، ت: علي حسن عبدالحميد، الأولى ١٤١٥ هـ، دار العاصمة ـ الرياض.

[٣] *الاستذكار*، لابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دار الوعي.

[٤] *إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون*، لإسماعيل بن محمد البغدادي، صححه: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان

[٥] *برنامج التجيبي*، للقاسم بن يوسف التجيبي، ت: عبدالحفيظ منصور، ١٩٨١م الدار العربية للكتاب، ليبيا.

[٦] *بغية الراغب المتمني في ختم النسائي*، للسخاوي، ت: د.عبدالعزيز العبداللطيف، الأولى، ١٤١٤ هـ، مكتبة العبيكان - الرياض.

[٧] *تاج العروس*، للزبيدي، لمجموعة من المحققين، دار الهداية.

[٨] *تاريخ الإسلام*، للذهبي، ت: عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة العشرون، ١٤١٥هـ دار الكتاب العربي - بيروت.

[٩] *تاريخ التراث العربي*، لفؤاد سزكين، ترجمة: محمود حجازي، ١٤٠٣ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

[١٠] *تاريخ بغداد*، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الفكر - بيروت.

[١١] *تاريخ بيهق*، لابن فندمه، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار اقرأ - دمشق.

[١٢] *تاريخ مدينة دمشق*، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الأولى، ١٤١٥ هـ.

[١٣] *التبصرة والتذكرة*، لزكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية - بيروت.

[١٤] *التبصرة والتذكرة في علوم الحديث "ألفية العراقي"*، ت: العربي الدائز الفرياطي، الأولى، ١٤١٦هـ، نشر دار المنهاج - الرياض.

[١٥] *التحبير في المعجم الكبير*، لأبي سعد السمعاني، ت: منيرة ناجي سالم، توزيع دار الأندلس، جدة.

[١٦] *تدريب الراوي*، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي، ط: الثانية، ١٤١٥هـ، الكوثر - الرياض.

[١٧] *تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي*، لعبد الفتاح أبو غدة، الأولى ١٤١٤ هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.

[١٨] *تذكرة الحفاظ*، للذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت.

[١٩] تسمية *مشايخ أبي عبدالرحمن النسائي الذين سمع منهم وذكر المدلسين*، ت: حاتم العوني، ط الأولى، عام ١٤٣٢هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

[٢٠] *تغليق التعليق*، لابن حجر، ت: سعيد القزقي، الأولى، ١٤٠٥هـ، الكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار - الأردن.

[٢١] *تقريب التهذيب*، لابن حجر، ت: محمد عوامة، الأولى ١٤٠٦هـ، دار الرشيد – سوريا.

[٢٢] *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، لابن عبدالبر، ت: مصطفى العلوي، ومحمد الكري، ١٣٨٧ هـ توزيع مكتبة الأوس.

[٢٣] *تهذيب سنن أبي داود (مطبوع مع مختصر المنذري)*، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت.

[٢٤] *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت: د.بشار عواد معروف، السادسة ١٤١٥هـ، الرسالة ـ بيروت.

[٢٥] ثبت *أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي*، ت: د.عبدالله العمراني، الأولى، ١٤٠٣هـ دار الغرب بيروت.

[٢٦] *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، للخطيب البغدادي، ت: د.محمد عجاج الخطيب، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٢٧] *الجرح والتعليل*، لابن أبي حاتم، الأولى، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد الدكن.

[٢٨] جلاء *الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام*، لابن القيم، ت: زائد النشيري، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

[٢٩] جمهرة *اللغة*، لأبي بكر ابن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الأولى، ١٩٨٧م.

[٣٠] *خزانة التراث (فهرس مخطوطات)*، قام باصداره مركز الملك فيصل، وهو عبارة عن فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم، تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

[٣١] *الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*، لمحمد بن جعفر الكتاني، كتب مقدمتها محمد بن المنتصر الزمزي، الرابعة، ١٤٠٦هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

[٣٢] *زاد المعاد في هدي خير العباد*، لابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الخامسة والعشرون، ١٤١٢ هـ، الرسالة ـ بيروت، المنار الإسلامية ـ الكويت.

[٣٣] *سنن ابن ماجه*، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البابي الحلبي.

[٣٤] *سنن أبي داود*، ت: محمد عوامة، الأولى، ١٤١٩هـ دار القبلة - جدة.

[٣٥] *سنن الترمذي المطبوع باسم الجامع الكبير*، للترمذي، ت: د.بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

[٣٦] *السنن الكبرى*، للنسائي، ت: شعيب الأرناؤوط، الأولى، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة.

[٣٧] *سير أعلام النبلاء*، للذهبي،ت: مجموعة من المحققين، السابعة،١٤١٠هـ الرسالة - بيروت.

[٣٨] شرح *صحيح مسلم*، للنووي، دار الريان للتراث ـ مصورة عن البابي الحلبي ـ.

[٣٩] شرح *علل الترمذي*، لابن رجب، تحقيق د.همام سعيد، الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار.

[٤٠] *شروط الأئمة*، لابن منده، تحقيق د.عبدالرحمن الفريوائي، الأولى، ١٤١٦ هـ، دار المسلم ـ الرياض.

[٤١] صحيح *البخاري*، اعتنى بنشره د.زهير الناصر، النشر المصورة الأولى عن ط.بولاق، سنة ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة - بيروت.

[٤٢] صحيح *البخاري*، ت: محب الدين الخطيب،ومحمد فؤاد عبدالباقي، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتبة السلفية ـ القاهرة.

[٤٣] صحيح *مسلم*، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية - اسطنبول.

[٤٤] *طبقات الشافعية*، لابن قاضي شهبة، ت: د.الحافظ عبدالعليم خان، الأولى، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب — بيروت.

[٤٥] *طبقات المفسرين*، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت [بدون بيانات نشر].

[٤٦] علوم *الحديث لابن الصلاح*، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ت: نور الدين عمر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر - دمشق.

[٤٧] *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، لبدر الدين العيني، دار الفكر.

[٤٨] غريب *الحديث*، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الأولى، ١٣٩٦ هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن ـ الهند.

[٤٩] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، لابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، السلفية - القاهرة.

[٥٠] *فتح المغيث في شرح ألفية الحديث*، للسخاوي، ت: علي حسين، الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة السنة - القاهرة.

[٥١] *فهرسة ابن خير الإشبيلي*، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الأولى١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

[٥٢] *الفهرست*، لابن النديم، دار المعرفة - بيروت.

[٥٣] *فوات الوفيات*، لمحمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين، ت: إحسان عباس، الأولى، دار صادر - بيروت

[٥٤] *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

[٥٥] *الكفاية في علم الرواية*، للخطيب البغدادي، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

[٥٦] *لسان العرب*، لابن منظور، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر.

[٥٧] *لسان الميزان*، لابن حجر، ت: عبدالفتاح أبو غدة، الأولى،١٤٢٣، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

[٥٨] مجموع *فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية*، جمع: عبدالرحمن ابن قاسم، وابنه محمد.

[٥٩] *المحكم والمحيط الأعظم*، لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، ت: عبدالحميد هنداوي الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.

[٦٠] *مشارق الأنوار على صحاح الآثار*، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

[٦١] *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*، لأبي العباس القرطبي، ت: محيي الدين مستو وآخرين، الأولى، ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق.

[٦٢] معجم *الكتب*، ليوسف ابن عبدالهادي، المعروف بابن المبرد الحنبلي، ت: يسرى عبدالغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع — مصر.

[٦٣] *المعجم المؤسس للمعجم المفهرس*، لابن حجر، ت: يوسف المرعشلي، الأولى ١٤١٥هـ، دار المعرفة - لبنان.

[٦٤] *مقاييس اللغة*، لابن فارس، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت.

[٦٥] *المقنع في علوم الحديث*، لابن الملقن، ت: عبدالله الجديع، الأولى، ١٤١٣هـ، دار فواز - الأحساء.

[٦٦] *منهاج السنة النبوية*، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، توزيع دار أحد.

[٦٧] *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر*، لابن حجر، ت: علي حسن عبدالحميد، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

[٦٨] *النهاية في غريب الحديث*، لابن الأثير، ت: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار الفكر - بيروت.

[٦٩] *هُدى الساري مقدمة فتح الباري*، لابن حجر، ت: محب الدين الخطيب، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف باستنبول سنة ١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

[٧٠] *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، ١٤١٤هـ، دار صادر - بيروت.

Method The Six Books In The Virtues Of The Sahaba Mentioned

Omar bin Abdullah bin Mohammed al meqbel
Associate Professor At Department of Sunnah and Its Sciences,
College of Sharia and Islamic Studies, Qassem University

(Received 28/11/1433H; accepted for publication 13/2/1434H)

Abstract. Praise be to God that his grace is righteous : then ,,,

At the end of this research in which I talked about " the approach of the six owners of the six books in mentioning the companions virtues Y " I record the following results :

First : I showed the meaning of " companions "in terminology and it is : those who met the prophet- Mohammad peace be upon him – and believed in him and died believing. and I replied to what had been said from objections on the definition.

Second : that the Sunna imams from the old days have classified and wrote in the companions' rank and defended those who talked about it from them ,and I showed the causes for that.

Third : the classifying writers who wrote about " defending the companions and showing their rank " used four approaches as follow :

the first approach : independent classification in " the companions' virtues " and this classification began very early at the end of the second HIJRI century.

the second approach : classifying in the virtues of the companions who shared one feature , like the major Caliphs.

The third approach : classifying in the virtues of individuals of them like , ABO BAKER , OMAR , OTHMAN and ALI

The fourth approach : praising their virtues in the Sunna books like , Al-sehah , Al-sunan , Al-athar …and others.

Fourth : I showed the effect of the disagreement that happened in the early beginning of this nation because of the too much classifications in this section.

Fifth : I showed the points of agreement and disagreement among the six classifying writers (imams).

Sixth : it was clear that the imams – Bokhari & Muslem - and the others' provisions were limited in some narrations about this section , and the two imams – Bokhari & Muslem - in many times did not depend on like those narrators even in such section but compared them with their approved counterparts.

GOD BLESS ,,,